

الدور الاقتصادي لأشراف مصر في العصر العثماني

سليمان محمد حسين

ساهمت عدة عوامل في النشاط الاقتصادي للسادة الأشراف في مصر خلال العصر العثماني، ومن ذلك ما يلي:

1 - إنتشار الأشراف في مختلف أنحاء مصر، مما أتاح لهم فرصة الاحتكاك والتفاعل مع جميع فئات الشعب المصري.

2 - إرتباطهم برجال الحكم والسياسة مما فتح لهم العديد من المجالات الاقتصادية التي إستثمروا فيها أموالهم.

3 - إستثمارهم للامتيازات الاقتصادية التي حصلوا عليها العثمانيين ومن سبقوهم في حكم مصر، بحيث كانت هذه الامتيازات بمثابة النواة التي بنى عليها الأشراف كيانهم الاقتصادي.

وقد تمخّض عن ذلك عمل السادة الأشراف في مجالات اقتصادية عديدة هيأت لهم - بطبيعة الحال - مكانة اقتصادية كبيرة، وأولى هذه المجالات:

أولاً: الزراعة:

كانت الزراعة من الحرف الرئيسية التي اشتغل بها الأشراف المقيمون في الريف، ولا سيما أنهم كانوا يضعون أيديهم على أنواع عديدة من الأراضي في جهات متفرقة؛ حصلوا عليها بطرق مختلفة منها:

أراضي الأوقاف:

وهي الأراضي التي أوقفت عليهم بهدف استغلالها في الزراعة مثل منطقة بلقس وكوم الهوى بالقليوبية وبركة الحبش بالقاهرة وشبيهه والنجارية وبشتيل بالشرقية وبوہ شطانوف والواط بالمنوفية... وغيرها⁽¹⁾.

أراضي الرزق:

وهذا النوع من الأراضي كان موقوفاً على الطوائف الدينية والمؤسسات الخيرية، وقد حصل الأشراف على قدر كبير منها باعتبارهم من الطوائف الدينية المتميزة، وقد ذكرت دفاتر الرزق أسماء عدد كبير من الأشراف الذين إنتفعوا بهذه الأراضي فعلى سبيل المثال كانت أراضي كلها موقوفة على الأشراف أحفاد وحفيدات سيدي عبد الرحيم القناوي وعلى أولاد السمهودي...⁽²⁾ فضلاً عن ذلك كانت توجد مناطق أخرى متفرقة في نواحي كثيرة من مصر كانت موقوفة على الأشراف. وذكرت الدفاتر أسماء الأشراف المنتفعين بها دون ذكر الجهات التي تتبع لها هذه الرزق⁽³⁾؛ وهذا إلى جانب الأراضي التي وهبتها فئات المجتمع الأخرى للأشراف. وكان الأمراء المماليك من أبرز هذه الفئات. ومن الأمثلة على ذلك المساحة التي وهبها الأمير مراد بيك للسيد الشريف بدر جودة حباتر المقيم بأسنا وقدرها 2700

(1) علي مبارك: الخطط التوفيقية طبعة الهيئة العامة للكتاب، ج3، ص 450؛ سليمان حسين: السادة الأشراف ودورهم في مصر في العصر العثماني، رسالة ماجستير نوقشت بأداب عين شمس 1993 (غير منشورة)، ص 62، 125، 126.

(2) دار الوثائق: دفاتر للرزق، دفتر للرزق أحباس ولاية القوصية مخزون تركي، 1 سلسل 4617. أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالحية النجمية س 494، ص 50، م 1899.

(3) دار الوثائق: دفتر أحباس الجيزة مخزون تركي 1 سلسل 46220، دفتر ولاية الأشمونين مخزون تركي 1 سلسل 4631.

ذراع. كما وهب الأمير حسين بيك الجداوي أمير اللوا السلطاني لنفس الرجل حديقةً في إسنا ليتصرف بها كيف يشاء⁽¹⁾. ومن الواضح أن الأشراف استثمروا العائد من الأراضي التي ذكرناها في شراء أراضي جديدة فضلاً عن إستثمارهم لبعض الأراضي الموقوفة على السلاطين السابقين والأمراء المماليك⁽²⁾. وليس هناك ثمة اختلاف بين المحاصيل التي كان يزرعها الأشراف والمحاصيل التي كانت تزرعها الطوائف الأخرى. ومما يذكر - في هذا المضممار - أن عمل السادة الأشراف بالزراعة اقتضى إقتناءهم الحيوانات التي كانت تساعدهم في هذا النشاط كالأبقار والحمير والخيول؛ كذلك أظهر الأشراف اهتماماً خاصاً ببناء أبراج الحمام ومعامل التفريخ⁽³⁾.

ثانياً: التجارة الداخلية والخارجية:

التجارة الداخلية:

قدمت لنا سجلات المحاكم الشرعية صورةً مفصّلةً عن طبيعة وحجم الدور الذي لعبه الأشراف في هذا المجال. حيث أشارت هذه السجلات إلى العديد من الأشراف عملوا بالاتجار في سلع كثيرة منها تجارة البن⁽⁴⁾ وتجارة الأقمشة

(1) دار الوثائق: محكمة أسنا س 50، ص 94، م 235، س 52، ص 134، م 271، س 68، ص 65، م 170.

(2) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة قناطر السباع؛ س 127، ص 476، م 1171؛ محكمة بولاق س 21، ص 101، م 523.

(3) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العسكرية س 35، ص 221، م 322؛ دار المحفوظات: محكمة الإسكندرية س 2، ص 228، 725، دار الوثائق محكمة أسيوط س 4، ص 123، م 299.

(4) أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني: ترجمة لطيف فرج، دار الفكر العربي، القاهرة 1990، ص 70.

والحرير⁽¹⁾ والأرز⁽²⁾ والقطن والكتان⁽³⁾ والزيوت والنحاس⁽⁴⁾ والدخان⁽⁵⁾ والذهب⁽⁶⁾ والصابون والعطارة⁽⁷⁾. ومما يبين علو كعب الأشراف في ذلك المجال وجود عدد كبير منهم من بين كبار التجار⁽⁸⁾. وكذلك من امتلاكهم لبعض الوكالات والحوانيت⁽⁹⁾. كما قطع الأشراف شوطاً كبيراً في هذا الميدان حتى ارتقى البعض منهم إلى رتبة شيخ السوق أو شيخ الطائفة التجارية⁽¹⁰⁾. وكان لامتلاك الأشراف المراكب النيلية أثر كبير في تشجيعهم على العمل في هذه التجارة⁽¹¹⁾.

التجارة الخارجية:

يبدو أن المكاسب التي حققها الأشراف من وراء العمل في التجارة الداخلية قد دفعتهم إلى استثمار أموالهم في مجال التجارة الخارجية، وساعدهم على ذلك

- (1) محكمة الباب العالي س 247، ص 169، م 268، جامع الحاكم س 565، ص 487، م 1718، باب الشعرية س 651، ص 359، م 596، بولاق س 77، ص 167، م 333.
- (2) باب عالي: س 209، ص 153، م 463، س 210، ص 178، م 416، قسمة عسكرية س 150، ص 148، م 242، بولاق س 70، ص 235، م 624.
- (3) باب عالي س 235، ص 9، م 10، قسمة عربية س 81، ص 148، م 411.
- (4) سجلات الديوان العالي س 1، ص 163، م 328، ص 210، م 422.
- (5) باب عالي س 237، ص 106، م 12، الزاهد س 686، ص 235، م 499.
- (6) ديوان عالي: س 1، ص 202، م 409، باب الشعرية: س 647، ص 211، م 503.
- (7) باب الشعرية: س 651، ص 253، م 419، ص 667، م 1065.
- (8) باب عالي: س 209 ص 241، م 723، دار الوثائق محكمة فوه: س 2، ص 157، م 445، ص 282، م 806، محكمة الدقهلية س 49، ص 109، م 1321.
- (9) باب عالي: س 211 ص 78، م 188، قسمة عسكرية س 150، ص 148، م 242.
- (10) باب عالي: س 86، ص 289، م 1569، قسمة عسكرية س 210، ص 173، م 217، جامع الحاكم س 1735، ص 247، م 484، صالحية نجمية س 486، ص 3، م 12.
- (11) دار الوثائق: محكمة أسنا س 48، ص 122، م 312، س 50، ص 49، م 236، محكمة الدقهلية س 22، ص 28، م 60.

امتلاكهم لبعض السفن التجارية الضخمة القادرة على الإبحار في مياه البحار والتي كان يستخدمها الأشراف في نقل بضائعهم، ويؤجرونها أيضاً لغيرهم من التجار المصريين وغير المصريين نظير أجر معلوم⁽¹⁾.

وكان بعض الأشراف الذين يملكون هذه السفن يقومون بنقل كميات الحبوب التي تطلبها الدولة العثمانية من ملتزمي الثغور - عندما تكون إحدى الولايات التابعة للدولة العثمانية أو الدولة نفسها في حاجة إلى هذه الحبوب - وفي مثل هذه الحالات كان صاحب السفينة يتقاضى أجرة النقل من الملتزم بموجب تمسك (مستند) شرعي يتضمن ثمن الحبوب ومقدارها وأجرة نقلها، حيث يقوم الملتزم بدوره بتقديم هذا التمسك حتى يتم خصم ثمن السلعة، وثمان نقلها من إجمالي المبلغ المستحق على الملتزم للخزينة⁽²⁾.

وعلى أية حال، فقد تركزت تجارة الأشراف الخارجية في ثلاث جهات هي: الدولة العثمانية، وبلاد الحجاز، وبلاد المغرب العربي. فبالنسبة للتجارة مع الدولة العثمانية نجد أن بعض التجار كانوا يجلبون من استنبول والمدن التركية المجاورة لها بعض السلع إلى مصر مثل الأكلمة والعصفر... وغيرها⁽³⁾.

وفيما يختص بالتجارة مع المغرب أشارت إحدى الوثائق إلى أحد التجار الأشراف ويدعى حسن التوكطلي الذي كان يمتلك سفينة يستخدمها في نقل بضاعته وبضائع بعض التجار المصريين من بلاد المغرب إلى مصر كما أجرى بعض الأشراف الصفقات الكبرى مع بلاد الحجاز حيث كانوا يسافرون مع موكب الحج لإتمام هذه الصفقات⁽⁴⁾.

(1) سليمان حسين: المرجع السابق، ص 135.

(2) أرشيف الشهر العقاري بدمهور: محكمة رشيد س 79، ص 591، م 963؛ عبد الحميد سليمان: الموانئ المصرية في العصر العثماني سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة 1995، ص 281 - 283.

(3) دار الوثائق: محكمة الإسكندرية س 80، ص 27، م 43، محكمة الدقهلية س 7، ص 233، م 572.

(4) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 214، ص 13، م 285، محكمة باب الشريعة س 631، ص 31 - 32، م 64.

ثالثاً: الحرف والمهن:

كان من أهم سمات العصر العثماني وجود ما عُرف بطوائف الحرف؛ ذلك النظام الذي كان يركز في الأساس على التمسك بتقاليد الحرفة من حيث التدرج فيها، وضرورة اكتساب الخبرات اللازمة لكي ينتقل العضو فيها من درجة إلى أخرى، والتأكد من كفاءة الراغب في الانضمام إليها وتجري لذلك احتفالات يحضرها كافة رجال الطائفة الحرفية⁽¹⁾.

وقد أدى التمرکز الجغرافي للمهن إلى احتلال كل طائفة لقطاع معين من المدينة حيث تقسيم سوقاً لها⁽²⁾. وقد نتج عن تفرق الأشراف في جميع أحياء القاهرة ومدن الأقاليم أن أتيحت لهم الفرصة للاحتكاك بهذه الطوائف والانخراط فيها، ثم التدرج والوصول إلى المناصب القيادية بها وساعدهم على ذلك الاحترام الذي كانوا يلقبونه من جميع طوائف الشعب المصري بما فيهم المهنيون والحرفيون⁽³⁾. ومن ناحية أخرى فقد أدى التداخل بين أصحاب الحرف والأشراف إلى تقوية العلاقات بينهم، لأن وجود كثير من الأشراف بين الحرفيين قد أفاد الأشراف من ناحيتي التنظيم والقوة ودعمهم أصحاب الحرف باعتبارهم ذوي سلطة سياسية⁽⁴⁾.

أ - أهم الحرف والمهن التي عمل بها الأشراف:

1 - القبانة:

ويعرف المشتغلون بها بالقبانية، وهم الوزانون والكيالون، وكان يشترط

(1) هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى سلسلة تاريخ المصريين القاهرة 1990 ج2، ص 138.

(2) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص 99.

(3) سليمان حسين: المرجع السابق، ص 137 - 138.

(4) نفس المرجع السابق، ص 138.

فيمن يتولى هذه المهنة أن يكون ملماً بعلوم الحساب، ويتصف بالأمانة، لذا أطلقت عليهم وثائق ذلك العصر «السادة العدول القبانية» وكانت مهمتهم وزن البضائع وتحرير قوائم تشتمل على زنتها وسعرها وجملة ذلك وعوائده على التجار بحسب ما يوزن⁽¹⁾. وتوجد بالسجلات أسماء عدد كبير جداً من الأشراف القبانية الذين تفرقوا في القاهرة والأقاليم حيث كانوا يعملون في الوكائل والخانات والأسواق⁽²⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السادة الأشراف قد مهرؤا في هذه المهنة حتى وصل عدد منهم إلى مرتبة الشيخ كالسيد الشريف اسماعيل الكراني الذي كان شيخاً للسادة العدول القبانية بالقاهرة، والسيد الشريف علي الحسني الذي خلف أباه في مشيخة هذه المهنة⁽³⁾.

2 - الصيرفة:

ويعرف المشتغلون بها بالصيارفة، وهم الذين يقومون باستبدال النقود والاتجار فيها، إذ إن شيخ هذه الطائفة كان يلتزم عن أفراد طائفته بتمويل الإدارة والجهاز الإداري بما قد يحتاجه من العملات الأجنبية.

ومن المعروف أن اليهود قد برعوا منذ زمن بعيد في المسائل المالية، ولكن الجدير بالإشارة هنا هو وجود عدد كبير من الأشراف ممن كانوا يعملون في هذه المهنة خلال العصر العثماني في معظم مناطق القاهرة التجارية، وكذا مدن الأقاليم

(1) عبد الحميد سليمان: المرجع السابق، ص 157.

(2) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 191، ص 47، م 178، س 209، ص 306، م 921، س 217، ص 157، م 397، محكمة مصر القديمة س 96، ص 146، م 534، محكمة طولون س 215 مكرر، ص 102، م 310، محكمة الصالح س 361، ص 30، م 40، محكمة بولاق س 77، ص 49، م 84، محكمة القسمة العسكرية س 105، ص 203، م 329، محكمة باب الشعرية س 631، ص 246، م 405، س 651، ص 4، م 10.

(3) أرشيف الشهر العقاري بدمهور: محكمة رشيد س 158، ص 156، م 140؛ دار الوثائق: محكمة دمياط س 164، ص 56، م 65، س 224، ص 108، م 149.

الكبرى والثغور. ففي القاهرة تركز عدد كبير من الأشراف الصيارفة بخط الصليبة، وسوق ربيع الباشا ببولاق، وخط قوصون وقناطر السباع ودرب الجمايز وخط الأزبكية، ناهيك عن العمل بهذه المهنة في عدد كبير من الخانات والوكائل. أما في مدن الأقاليم والثغور فقد أشارت الوثائق إلى عمل عدد منهم في مجال الصيرفة بثغور رشيد ودمياط والاسكندرية. فضلاً عن وجود بعض الأشراف الذين تولوا مشيخة هذه المهنة⁽¹⁾.

3 - الزيانون والطحانون:

عمل أصحاب هذه الحرفة بعصر الزيتون وطحن الغلال وبصفة خاصة البن، وقد تنوع نشاط الأشراف في هذه الحرفة فكان منهم العمال المتخصصون الذين عرفوا بالمدولبين في المعاصر والطواحين. ومنهم من كان يقوم بتأجير هذه المعاصر والطواحين أو منهم من كان يقوم بتأجير هذه المعاصر والطواحين، ومما يدل على رسوخ أقدام الأشراف في هذه الحرفة ووصولهم إلى مراتب عليا فيها ما أشارت إليه الوثائق من وجود بعض الأشراف بين شيوخ هذه الحرفة⁽²⁾.

4 - المسكجية:

وكانوا مختصين ببيع المسك حيث كان لشيخ هذه الطائفة حق الإشراف على طائفة الماورديين والهرامزيين والوراقين وعلى تجار ومعلمي الأساور والصندل

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 209، ص 86، م 247، محكمة القسمة العسكرية س 176، ص 89، م 148، محكمة بولاق س 77، ص 9، م 18؛ دار الوثائق: محكمة دمياط س 275، ص 277، م 408.

(2) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية س 2، ص 52، م 184، محكمة طولون س 221، ص 161، م 400، الصالحية النجمية س 478، ص 57، م 159؛ دار الوثائق: محكمة المحلة الكبرى س 7، ص 218، م 315، محكمة أسبوط س 1، ص 156، م 363، س 4، ص 15، م 43، محكمة أسنا س 50، ص 84، م 210.

وأنواع الحرير. ويبدو أن الأشراف كانت لهم الهيمنة على هذه الطائفة. يدل على ذلك أنه عندما توفي السيد الشريف عثمان باش جاويش الأشراف الذي كان مسكجي باش (رئيس المسكجية) تقدم السيد الشريف أحمد أفندي بن وفا نقيب الأشراف يطلب إلى الديوان العالي ليتولى أمر هذه الطائفة بدلاً من الشريف عثمان المستوفي وقد أجاب الديوان طلبه⁽¹⁾.

5 - الحمامية:

وكان المشتغلون في شؤون الحمامات يعرفون بالحمامية أو المدلكون في الحمامات. إذ كان يوجد في القاهرة سبعة وسبعون حماماً موزعة على كافة أنحاء القاهرة وبولاق ومصر القديمة - وبصفة خاصة في الأماكن المزدهمة بالسكان كمنطقة القصبة بالقاهرة الفاطمية، وسوق السلاح، وسوق الرميطة بالقلعة، وضواحي جامع أحمد بن طولون⁽²⁾.

وقد تدرج الأشراف في هذه المهنة حتى وصل البعض منهم إلى درجة النقيب والبعض الآخر إلى منصب شيخ الطائفة⁽³⁾.

6 - حرف أخرى:

إلى جانب الحرف والمهن آنفة الذكر، نذكر حرفاً أخرى عمل بها الأشراف مثل القصابة (الجزارون) والجراحة والبيطرة والحلاقة والصباغة، كذلك نجد منهم الصباغة والنحاسين وصانعي الزجاج والقهوجية والبقسماطية (الذين يضعون البقسماط) والكبابجية والمعمارية والحجارون. وهناك حرف ومهن أخرى

(1) سليمان حسين: المرجع السابق، ص 143، 254.

(2) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة 1974، ص 117 وما بعدها.

(3) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 215، ص 13، م 26، س 220، ص 175، م 264، س 223، ص 174، م 339، س 231، ص 546، م 923.

عمل بها الأشراف ولكن نشاطهم فيها كان محدوداً مثل المطربازية* بسوق السلاح والحدادين والسمركية والإسكافية والصرمانية والخطابين والشيالين في الثغور والموانئ والبوابين بالوكائل⁽¹⁾.

ب - الأشراف وتنظيمات الحرف:

يتضح لنا من قراءات سجلات المحاكم الشرعية أن السادة الأشراف كانوا من أكثر الطوائف التي شاركت وأثرت في التنظيم الحرفي. ذلك أن قيادات طوائف الحرف كانت تضم نخبة كبيرة من هؤلاء الأشراف الذين تبادلوا فيما بينهم الوظائف القيادية في معظم الحرف بمختلف درجاتها. ومن مظاهر ذلك وجود عدد كبير جداً من مشايخ الحرف من السادة الأشراف. حيث بلغ عددهم خمسين شيخاً⁽²⁾ من بين حوالي 250 حرفة ذكرها أندريه ريمون⁽³⁾. وإذا سلمنا جدلاً بصحة ما ذكره ريمون، فإن عدد الأشراف يبدو كبيراً جداً إذا ما قورن بعدد مشايخ الحرف من طوائف

* المطرباز: كلمة تركية أصلها مطراق «باز» أي الذي يلعب بالمطرقة أو العصا، وتطلق هذه الكلمة على الشخص المحتال الذي يحتكر البضائع ويخزنها لوقت الغلاء، ومن أقوال الترك «لا تشتري بضاعة من مطرباز» أنظر: محمد علي الأنس قاموس الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، طبعة بيروت، ص 507، أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، 1979، ص 186.

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 232، ص 142، م 198، س 236، ص 530، م 709، س 243، ص 231، م 326، س 253، ص 245، م 667، محكمة القسمة العسكرية س 230، ص 131، م 209، محكمة باب سعادة والخرق س 418، ص 126، م 241، س 422، ص 53، م 155.

- أرشيف الشهر العقاري بدمهور: محكمة رشيد س 76، ص 322، م 573، س 191، ص 339، م 554.

- دار الوثائق: محكمة فوه س 2، ص 282، م 706، محكمة دمياط س 92، ص 131، م 321، محكمة الإسكندرية س 7، ص 88، م 706.

(2) سليمان حسين: المرجع السابق، ص 255 - 256.

(3) أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ص 98.

المجتمع الأخرى⁽¹⁾.

ونظراً لأن العرف - في العصر العثماني - كان يسمح بوجود شيخين للحرفة الواحدة. فقد حدث في بعض الحالات أن كان الشيخان من الأشراف مثال ذلك السيد الشريف محمد عبد الغني والسيد الشريف عبد الجواد مجاهد شيخا طائفة القهوجية⁽²⁾. كما نلاحظ أنه وفقاً لما جرى عليه العرف - في العصر العثماني - فقد توارث بعض الأشراف منصب شيخ الحرفة عن آبائهم⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بتقواء الحرف، فقد أبرزت لنا الوثائق أسماء عدد كبير من النقباء من بين طائفة الأشراف، مثال ذلك السيد الشريف محمد نقيب طائفة العقادين في الرومي، والسيد الشريف محمود نقيب الدالين⁽⁴⁾. كذلك نلاحظ أن شيخ الحرفة ونقيبها من الأشراف⁽⁵⁾. ولعل هذا يعطي دلالة واضحة على انغماس السادة الأشراف في الحرف والاشتراك في تنظيماتها الداخلية واعتلاء المناصب القيادية فيها في أحيان كثيرة.

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 106، ص 421، م 1719، س 133، ص 361، م 1481، س 190، ص 48، م 169، س 194، ص 88، م 288، س 217، ص 32، م 50، س 243، ص 231، م 326، محكمة القسمة العسكرية س 176، ص 79، م 148، س 203، ص 217، م 302، محكمة القسمة العربية س 95، ص 147، م 320، محكمة الزاهد س 696، ص 194، م 454، محكمة البرمشية س 716، ص 63، م 601.

(2) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 222، ص 591، م 778.

(3) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 194، ص 88، م 228، محكمة الزاهد س 686، ص 453، م 958، س 7001، ص 107، م 313.

(4) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 169، ص 285، م 807، س 184، ص 384، م 1377، س 222، ص 483، م 619، س 226، ص 78، م 111.

(5) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العسكرية س 210، ص 93، م 126، محكمة الزاهد س 686، ص 121، م 249.

رابعاً: نظام الالتزام:

كان هذا النظام - في الأصل - عبارة عن صلة تعاقدية بين الدولة مانحة حق جمع الضريبة وبين الفرد (الملتزم) متقبل تحصيل الضريبة على جهة أو على فرع من فروع الإيراد⁽¹⁾. والجدير بالذكر أن نظام الالتزام لم يكن مقصوراً على فئة بعينها. لكنه كان مفتوحاً أمام كل الفئات التي كانت ترغب في استثمار أموالها، وكان الأشراف من بين هذه الفئات، وسوف نوضح في السطور التالية دور الأشراف في نظام الالتزام بشقيه الريفي والحضري.

أ - الالتزام الريفي:

طرق عدد من الأشراف هذا الباب على أساس أنه كان يشكل مصدراً كبيراً من مصادر الربح، وقد أمدتنا الوثائق بأسماء بعض الملتزمين الأشراف الذين حصلوا على حصص التزام في مناطق زراعية متفرقة، وقد تباينت مساحة هذه الحصص من منطقة لأخرى ومن شخص لآخر وفقاً لظروف واعتبارات مختلفة. ومن الملاحظ أن الأشراف العاملين في هذا المجال كانوا - في أغلب الأحيان - من الأسر الكبيرة التي كانت تمتلك النفوذ والثروة التي تساعد على ارتياد هذا المجال. ومن هذه الأسر بيت السادة البكرية. فعلى سبيل المثال كان الشيخ أبو المواهب البكري ملتزماً على قرية بني موسى⁽²⁾. والشيخ محمد عبد الرحمن البكري الصديق كان ملتزماً بحق أربعة قراريط في قرية سلمون القماس تابع ولاية المنصورة⁽³⁾، كما كان المؤرخ المصري أبو السرور البكري ملتزماً على إحدى القرى بولاية المنوفية⁽⁴⁾.

(1) محسن شومان: المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر: رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الزقازيق 1990، ص 275.

(2) دار الوثائق: دفتر الالتزام عين 2 مخزن تركي، 1 سلسل 87.

(3) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر. القاهرة 1974، ص 988.

(4) عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 89.

كذلك يظهر التفوق في بيت السادة الوفائية في مجال الالتزام. حيث اشتملت الوثائق والمخطوطات على أسماء مناطق عديدة كانت تقع في حوزة بعض الملتزمين من هذا البيت. مثال ذلك: قرية العتامنة والجعافرة والبرهانية وبني عمران التي كانت تقع ضمن التزام الشيخ عبد الوهاب الوفائي⁽¹⁾. أما الشيخ أبو الأنوار السادات فكان ملتزماً على ناحية سملوط بالمنيا، وقرية امبا محلي ترحلي، وعزبة أولاد خلف بإقليم فارسكور بدمياط⁽²⁾. وفي عهد الحملة الفرنسية زادت أراضي الالتزام الواقعة تحت تصرف هذه الأسرة لأن نابليون بونابرت كان حريصاً على التقرب من الشيخ السادات فمنحه حصتي التزام: الأولى هي ناحية سقط اللبن بالجيزة، والثانية منية خرشوب بولاية البهنساوية⁽³⁾.

أما نقيب الأشراف في القاهرة والأقاليم فكانت لهم حصص كثيرة موزعة على مناطق مختلفة. ومن هؤلاء السيد الشريف محمد هاشم نقيب الأشراف الذي كان ملتزماً على ناحية سنديون بولاية الغربية⁽⁴⁾، ونقيب أشراف المحلة الكبرى الذي كان ملتزماً بناحية الشجاعية بنفس الولاية⁽⁵⁾.

أضف إلى ذلك أن بعض الوجهاء من الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات العسكرية الذين ينتمون إلى طائفة الأشراف شاركوا بدورهم في التزام الأراضي الزراعية⁽⁶⁾.

(1) دار الوثائق: دفتر الالتزام: مخزن تركي، 1 سلسل 10، 26.

(2) أوراق السادة الوفائية: مخطوط بدار الكتب تحت رقم 2784 تاريخ رقم الفيلم 16339 ورقة 3، 4.

(3) أوراق السادة الوفائية: ورقة 25، 26.

(4) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة قرصون س 269، ص 18، م 65.

(5) دار الوثائق: محكمة المحلة الكبرى س 17، ص 170، م 187.

(6) دار الوثائق: محكمة الدقهلية س 22، ص 74، م 160، محكمة دمياط س 213، ص 180،

م 256؛ أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة باب سعادة والخرق س 391، ص 223،

م 439، محكمة قناطر السباع س 133، ص 55، م 157.

وقد وجد بعض التجار الأشراف الذين سمحت لهم مكانتهم الاقتصادية بالدخول في هذا المجال، وعلى الأخص تجار البن الذين كانوا يستحوذون على ثروات ضخمة من هذه التجارة؛ كالسيد الشريف الخواجا أحمد بن الشريف النحال من أعيان التجار في البن الذي كان ملتزماً بحصة قدرها السدس والثلث من سبعة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً في كامل أراضي سنديون بالغربية⁽¹⁾.

وعلاوة على ذلك، فقد اشترك عدد من الأشراف مع أشخاص من فئات أخرى في إدارة بعض حصص الالتزام، ومن الأمثلة على ذلك السيد الشريف حسن سيد محمد نقيب الأشراف بالقاهرة الذي كان شريكاً لحسن عثمان مناصفة في التزام قرية أشروبة بولاية البهنساوية⁽²⁾. وفي معظم الأحوال كان عدد من الأشراف يشتركون في التزام جهة معينة لفترات طويلة⁽³⁾.

فضلاً عن ذلك كان بعض الأشراف يلتزمون بأراضي من الباطن أي من ملتزمين آخرين دون الرجوع إلى الإدارة العثمانية، وكان ذلك يتم نظير مبلغ (حلوان) يدفعه الملتزم الجديد (المسقط له) إلى الملتزم الأصلي (المسقط). ومن الأمثلة على ذلك ما أسقطه الأمير محمد جوربجي جمليان ملتزم ناحية منية فراح بولاية الدقهلية من حقه في التزام خمسة قراريط من أصل أربعة وعشرين من أراضي الناحية المذكور للسيد الشريف سليمان وشقيقه الشريف علي والشريف أحمد أولاد الشريف جلبي نقيب الأشراف بالمنصورة سابقاً؛ وذلك نظير حلوان قدره ستة أكياس من الفضة⁽⁴⁾.

من ناحية أخرى، أسقط عدد من الأشراف حصص الالتزام التي كانت تقع تحت تصرفهم إلى عناصر أخرى في مقابل الحلوان، ومن هؤلاء السيد الشريف

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: سجلات الديوان العالي س 1، ص 8، م 164.

(2) دار الوثائق: دفتر، مخزن تركي، 1 سلسل 57، 58.

(3) دار الوثائق: دفتر الالتزام، مخزن تركي، 1 دفتر رقم 26، 35، 83، 132.

(4) دار الوثائق: محكمة الدقهلية س 24، ص 170، م 439.

الأمير عمر جوريجي طايقة مستحفظان الذي أسقط حصة التزامه بناحية كفرخليس بولاية الغربية وقدرها الربع «سنة قراريط» من أصل أربعة وعشرين قيراطاً في مقابل حلوان قدره مائة وعشرون ألف نصف فضة⁽¹⁾.

هذا وقد ورث بعض الأشراف حصص الالتزام التي كانت في حوزة آبائهم بعدما أصبح للملتزمين الحق في نقل أراضيهم لورثتهم، مع العلم أن هذا الحق كان حق انتفاع لحصة الالتزام فقط دون ملكية رقبته⁽²⁾. ومن ذلك عندما توفي الشريف علم الدين في ذي الحجة 1187هـ/فبراير 1773م، وكان ملتزماً على قرية أبو هدري المعروفة ببني جلبي بولاية جرجا طلب الورثة الشرعيون من الباشا أن يسلمهم هذه القرية من يد أحد الملتزمين الذي اغتصب حقهم واستولى على هذه القرية فوافق الباشا على طلبهم وأمر بأن تُسَلَّم القرية إليهم، وتصبح التزاماً لهم⁽³⁾.

ب - الالتزام الحضري (المقاطعات الحضرية):

وجد هذا النوع من الالتزام في المدن والثغور حيث كان مقرراً على أنشطة حضرية متنوعة ذات طابع حرفي - صناعي وتجاري وتوجه الأموال أو المبالغ المدفوعة ثمناً لهذه الالتزامات كإيراد الخزينة السلطانية⁽⁴⁾.

وقد حوت سجلات المحاكم الشرعية أسماء عدد من الأشراف الذين التزموا بعدد كبير من المقاطعات من أهمها مقاطعة الحسبة التي طبق عليها نظام الالتزام، وأصبحت تمنح للملتزم مقابل قدر من المال يخول له الحق في جباية الرسوم من أرباب الأسواق كالتجار والباعة والحرفيين والصناع. ومن الأشراف الذين حازوا

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: سجلات الديوان العالي س 1، ص 53، م 106، ص 62، م 112.

(2) عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 85.

(3) ليلي عبد اللطيف: الصعيد في عهد شيخ العرب همام، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1987، ص 90.

(4) محسن شومان: المرجع السابق، ص 44.

التزام هذه المقاطعة السيد الشريف الأمير أحمد من أعيان الجاويشية بديوان مصر الذي كان ناظراً للحسبة الشريفة بالقاهرة، والسيد الشريف مصطفى نقيب الأشراف بالاسكندرية وملتزم الحسبة بها⁽¹⁾. ومن بين المقاطعات الهامة الأخرى التي التزم بها الأشراف مقاطعة خردة*. وهذه المقاطع اختصت بفرض رسوم على أنشطة حضرية حرفية صناعية وتجارية عديدة ومتنوعة وفئات اجتماعية متباينة في مناطق ونواحي متفرقة في أنحاء البلاد. كذلك التزم الأشراف بمقاطعة بيت مال عامة والتي كان يطلق عليها في العصر العثماني المملوكي «الموارث الحشرية»، وكانت مختصة بضبط مال من يموت وليس له وارث أو له وارث - أو ورثة ولكن غير مستوعبين لكل ميراثه، أو من لم يظهر له وارث بعد.

وإلى جانب التزام الأشراف لجهة بيت مال عامة كان هناك بعض الأشراف الذين التزموا بجهة بيت مال خاصة، ويقودنا هذه إلى توضيح الفرق بين بيت مال عامة وبيت مال خاصة؛ فبينما كان بيت مال عامة مختصاً بضبط أموال المتوفيين التي تقل عن عشرة آلاف نصف فضة، كان بيت مال خاصة مختصاً بضبط أموال المتوفيين الذين كانت تركاتهم تزيد على العشرة آلاف نصف الفضة، ومن كانوا أعضاء في الديوان العالي من رجال السلطة وأفراد الطبقة العسكرية⁽²⁾.

فضلاً عن ذلك فقد انخرط الأشراف بشكل واضح في التزامات الجمارك حيث نتج عن دخولهم في سلك الأوجاقات وعلى الأخص أوجاق الانكشارية إلى تهيئة الفرصة لهم لارتياح مجال التزام الجمارك إذ كانت السيطرة الكبرى

(1) دار الوثائق: محكمة الإسكندرية س 60، ص 226، م 394، س 90، ص 6، م 8، س 100، ص 311، م 521، س 110، ص 86، م 1932؛ أرشيف الشهر العقاري بدمهور: محكمة رشيد س 147، ص 100، م 115.

* كلمة خردة معناها في اللغة الفارسية الشيء الصغير غير الهام، وتدل أيضاً على الأدوات المعدنية القديمة. أما المعنى الأكثر دلالة فهو استخدامها للتعبير عما صغر حجمه وتفرق من الأمتعة والأشياء. أنظر محسن شومان: المرجع السابق، ص 129.

(2) محسن شومان: المرجع السابق، ص 121.

على التزام مقاطعة الموانئ لهذا الأوجاق باعتباره أكبر الفرق العسكرية في مصر آنذاك. ومن الأمثلة على ذلك السيد الشريف أحمد جوريجي أمين (ملتزم) جمرك الاسكندرية⁽¹⁾. كذلك دخل الأشراف في التزامات الجمارك من الباطن أي من باطن الملتزمين الأصليين للجمارك، ومن هؤلاء السيد الشريف أحمد جوريجي مستحفظات الوكيل عن ملتزم جمرك الاسكندرية الأصلي الذي كان في الغالب ينتمي هو الآخر إلى أوجاق الانكشارية (مستحفظان)⁽²⁾.

ومن الالتزامات الحضرية الأخرى التي التزم بها الأشراف نذكر مقاطعة الرسالة التي أنشئت لتحصيل الرسوم على المراكب المارة بانتظام بين مينائي بولاق ومصر القديمة، وقد التزم الشيخ السادات هذه المقاطعة في مقابل 704900 بارة في السنة⁽³⁾. ومقاطعة الجوالي المختصة بفرض وتحصيل ضريبة على أهل الذمة، ومقاطعة الرقيق التي التزم صاحبها بتحصيل رسم من عمليات بيع الرقيق بسوق الرقيق والمماليك والجواري بخان الخليلي لقاء مبلغ يدفعه للديوان العالي. ومقاطعة التزام حملة الغلال التي اختصت بحمل وتوزيع بعض السلع والمواد الاستهلاكية بأسواق القاهرة والمدن الكبرى. كما التزم الأشراف بمقاطعة النشا والنشادر وسوق الصاغة⁽⁴⁾.

وإجمالاً يمكن القول أن عدداً كبيراً من بين الأشراف الذين يملكون الثروة دخلوا في سلك الالتزام باعتباره مصدراً هاماً من مصادر الربح في العصر العثماني. حيث اهتم أفراد البيوت المشهورة منهم - كعائلة السادات، والبكرية - بالتزام المساحات الكبيرة في الريف، بينما فضل الأشراف المنتسبون للأوجاقات

(1) دار الوثائق: محكمة الإسكندرية س 67، م 712؛ عبد الحميد سليمان: المرجع السابق، ص 155.

(2) دار الوثائق: محكمة الإسكندرية س 63، ص 135، م 240، ص 136، م 243.

(3) Shaw, Stanford: The Financial and Administration Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798, 1962. p. 139.

(4) سليمان حسين: المرجع السابق، ص 158 - 160.

العسكرية العمل في الالتزامات الحضرية المختصة بإدارة الجمارك وبعض الأنشطة الحضرية الأخرى في المدن والثغور.

خامساً: الوقف

كان الوقف ظاهرة اقتصادية واجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية في العصر العثماني، وقد كان هناك ارتباط وثيق بين طائفة الأشراف التي استمدت نفوذها من وضعها الديني وبين الوقف باعتباره نظاماً دينياً مختصاً بالإنفاق على وجوه الخير، وهذا ما يفسر - بطبيعة الحال - ارتباط الأشراف الشديد بهذا النظام. وهذا ما ظهر بوضوح من خلال إدارتهم للعديد من الأوقاف الأهلية والخيرية، وتوليهم بالتالي الوظائف الهامة التي كانت مختصة بإدارة هذه الأوقاف. أضف إلى ذلك أن وجود الأشراف على رأس الطوائف التي استفادت من نظام الوقف قد أفضى بطبيعة الحال إلى وجود نوع من التداخل والتأثير المباشر على وضع الأشراف من ناحية استفادتهم من الأراضي الموقوفة عليهم، أو من خلال إدارتهم للجهات الموقوفة على الفئات الاجتماعية الأخرى. وهذا ما سوف نفصله فيما يلي:

أ - أوقاف الأشراف:

تجدر الإشارة إلى وجود العديد من الأراضي التي أوقفها الحكام على السادة الأشراف في أوقات مختلفة، وكان من حق جميع الأشراف في مصر الاستفادة من هذه الأوقاف، كما كان للقضاة حق الإشراف على إدارتها. إذ كان من حق القاضي أن يعين ناظر أوقاف السادة الأشراف سواء من بينهم أو من بين فئات المجتمع الأخرى. وفي الغالب كان يُعين ناظر وقف الأشراف من الأشراف أنفسهم وبصفة خاصة نقيب الأشراف⁽¹⁾.

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 35، ص 109، م 494، س 90، ص 97، س 113، ص 263، س 126، ص 97، م 316 - 317، محكمة القسمة العسكرية س 8، ص 315، م 886.

وكان لناظر أوقاف الأشراف الحق في تأجير أراضي الأوقاف الخاصة بهم إلى من يشاء سواء المستأجرون من الأشراف أو من غيرهم. حيث سجلت لنا الوثائق أسماء عدد من الأشراف الذين كانوا مستأجرين للأراضي الموقوفة على نقابتهم للانتفاع بها في الزراعة. في حين سجلت وثائق أخرى أسماء أفراد آخرين من طوائف أخرى ممن كانوا يستأجرون هذه الأراضي ومن هؤلاء الحاج عبد الدايم بن إبراهيم الصراف المستأجر لوقف السادة الأشراف الكائن ببركة الحبش⁽¹⁾.

وفي كلتا الحالتين كانت عملية التأجير تتم في المحكمة أمام القاضي بحضور نقيب الأشراف، وكان ناظر الوقف يقوم بتحصيل الإيجار من المؤجرين الأشراف وغيرهم، ثم يسلمه لنقيب الأشراف أمام القاضي ليقوم النقيب بدوره بتوزيعه على السادة الأشراف⁽²⁾.

وإلى جانب الأراضي التي كانت موقوفة على الأشراف بوجه عام فقد وجد عدد كبير من أوقاف الأشراف الأهلية، وهي الجهات التي أوقفها هؤلاء الأشراف من ملكهم الخاص على أنفسهم حال حياتهم، وعلى ذريتهم بعد وفاتهم⁽³⁾.

وقد ظهر حرص الأشراف المتفعين من هذه الأوقاف من خلال اهتمامهم بإدارة وصيانة أوقاف آبائهم وأجدادهم باعتبارها مصدراً من مصادر دخلهم. إذ كان هؤلاء الأشراف يقومون بتكليف أحدهم - في حالة عدم اشتراط الواقف تعيين ناظر معين - برعاية الوقف وقبض ريعه وتوزيعه عليهم. في حين عمد بعض الأشراف

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة مصر القديمة س 96، ص 542، م 2078.

(2) أرشيف الشهر العقاري: محكمة الباب العالي س 79، ص 221، م 1073، وانظر أيضاً سليمان حسين: المرجع السابق، ص 61 - 62.

(3) دار الوثائق: محكمة الإسكندرية س 61، ص 301، م 560، س 77، ص 269، م 436، محكمة دمياط س 207، ص 106، م 143، محكمة قوة س 2، ص 283، م 80.

إلى تعيين أفراد من خارج طائفتهم بإدارة أوقافهم. ومن الأمثلة على ذلك أن أحد التجار ويدعى يونس بن محمد الخضري كان ناظراً على وقف السيد الشريف حسن أفندي نقيب الأشراف⁽¹⁾.

ومما هو جدير بالملاحظة وجود عدد لا بأس به من نساء الأشراف ممن كن يقمن بإدارة أوقاف آبائهن وأجدادهن، ومن الأمثلة على ذلك السيدة الشريفة ستية وشقيقتها السيدة الشريفة زينب الناظرتان على وقف جدتهما لوالدة والدهما، والسيدة الشريفة الحاجة قمر الناظرة الشرعية على وقف أبيها الشريف حجازي نقيب الأشراف بثغر دمياط⁽²⁾.

ب - الأشراف وإدارة الأوقاف:

أدار الأشراف عدداً كبيراً من الأوقاف سواء الأوقاف الخيرية التي كانت موقوفة على المؤسسات الدينية والعلمية أو الأوقاف الأهلية التي أوقفتها فئات مختلفة من المجتمع على نفسها حال حياتها، وعلى ذريتها بعد وفاتها، وكانت المساجد والزوايا والأضرحة من أهم الأوقاف الخيرية التي أدارها الأشراف، هذا إلى جانب نظارتهم لأوقاف الحرمين الشريفين. وتفويض الوثائق بأسماء هؤلاء النظار نذكر منهم على سبيل المثال: السيد الشريف سليمان الحسيني الناظر على وقف المشهد الحسيني..⁽³⁾ بالإضافة

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 16، ص 174، م 903.

(2) دار الوثائق: محكمة المحلة الكبرى س 9، ص 313، م 550، محكمة دمياط س 174، ص 25، م 21، أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 175، ص 293، م 1147.

(3) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 86، ص 129، م 828، س 138، ص 346، م 1103؛ دار الوثائق: محكمة الإسكندرية س 5، ص 66، م 879، محكمة دمياط س 81، ص 151، م 382، س 212، ص 201، م 231، محكمة الدقهلية س 15، ص 7، م 15، محكمة قوة س 2، ص 14، م 15.

إلى نظارة بعض الأشراف لأوقاف الدشايش الشريفة* التي كانت موقوفة على الحرمين الشريفين. كذلك أدار عدد من الأشراف بعض الجهات الموقوفة على المؤسسات العلمية. مثال ذلك: السيد الشريف حسين بن السيد محمد الحسيني الناظر الشرعي على أوقاف المدرسة الظاهرية الكاينة بخط بين القصرين بالقاهرة، والسيد الشريف عبد الخالق السادات شيخ السجادة الوفاية الناظر الشرعي على وقف المدرسة المعينية الكاينة بثغر دمياط⁽¹⁾.

أما بخصوص إدارة الأشراف للأوقاف الأهلية، فقد أشارت الوثائق إلى إدارتهم لعدد كبير من هذه الأوقاف، وعلى وجه الخصوص أوقاف السلاطين والأمراء التي كانت منتشرة بشكل ملحوظ في القاهرة، ومن الأمثلة على ذلك: السيد الشريف محيي الدين الحسن ناظر النظار بأوقاف السلاطين والأمراء بمصر. كما شارك الأشراف بصورة واضحة في إدارة وقف سنان باشا حيث كان ياسين أفندي طه نقيب الأشراف بالقاهرة ناظراً على هذا الوقف في الوقت الذي كان فيه الشريف عبد اللطيف أفندي القادري كاتب الأشراف، والسيد الشريف حسين العجمي يعملان في إدارة هذا الوقف حيث كان يعمل الأول في وظيفة المباشرة والثاني في وظيفة الشهادة⁽²⁾.

* المقصود بأوقاف الدشايش الشريفة هي وقف الدشيشة الكبرى ووقف المرادية والمحمدية والأحمدية، وكانت أوقاف الدشيشة الكبرى مخصصة لأشراف الحرمين الشريفين قبل مجيء العثمانيين لمصر، وقد أبقاها السلطان سليم الأول كما هي. أما الأوقاف المرادية والمحمدية والأحمدية فقد قسمت بأسماء السلاطين العثمانيين الذين أوقفوها على الحرمين وهم السلطان مراد ومحمد وأحمد أنظر أستيف، ص 113، وحسين أفندي ألق 30 مجي، ص 45.

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 86، ص 242، م 1365، س 126، ص 134، م 434، دار الوثائق: محكمة دمياط س 81، ص 143، م 352.

(2) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الباب العالي س 46، ص 5، م 25، س 51، ص 160، م 922، س 61، ص 220، م 909، س 86، ص 230، م 1308، س 204، ص 16، م 43، محكمة قوصون س 126، ص 60، م 197.

وعلى أية حال فقد عمل الأشراف من خلال إدارتهم للأوقاف الأهلية والخيرية في عدة وظائف كانت بمثابة مصدر دخل ثابت لهم، ومن هذه الوظائف، وظيفة ناظر الوقف وهو بمثابة المشرف العام على الوقف. إذ كان عليه مراقبة الحالة المعمارية للوقف وجباية ريعه وصرف المبالغ المقدرة للمستحقين بحجة الوقف، ووظيفة المباشر والكاتب ووظيفة الشاهد التي كانت لها مهام رقابية. بحيث كان متوليها رقيباً على أحوال الوقف وموظفيه، والجابي الذي اختص كما هو واضح من اسمه بالشؤون المالية للوقف حيث كان مختصاً بتحصيل ريع الوقف ومحاصيله وغلاله ومطالبة مستأجري الوقف بالإيجارات⁽¹⁾. وأخيراً وظيفة الشاد كانت مهمته مساعدة الجابي في النواحي المالية بالإضافة إلى بعض المهام الرقابية والتأديبية التي كان يقوم بها كتوقيع الجزاءات على أرباب الوظائف، وخاصة الوظائف الدنيا في الوقف. حيث كان يحث أرباب هذه الوظائف على العمل ويؤدب من يحتاج الأدب من الوقادين والفراشين وغيرهم إذا قصر في أداء الخدمة المنوطة بهم.

* * *

نستلخص مما سبق أن السادة الأشراف طرّقوا أبواباً اقتصاديةً عديدةً وفرت لهم سبلاً واسعة للرزق وهيأت لبعضهم مكانة اجتماعية مرموقة، وكانت الزراعة من أهم هذه المجالات حيث عمل بها عدد كبير من الأشراف القاطنين بالريف الذين كانوا يتفعمون بأنواع عديدة من الأراضي كأراضي الخراج والأوقاف والرزق وغيرها. كذلك ظهر نشاط الأشراف واضحاً في مجال التجارة. فقد تاجر عدد كبير منهم في

(1) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: س 80، ص 181، م 1321، س 86، ص 129، م 828، محكمة قوصون س 249، ص 193، م 8500، محكمة القسمة العسكرية س 20، ص 111، م 253، محكمة باب الشعرية س 624، ص 13، م 67، ص 502، م 1718، سجل الديوان العالي س 1، ص 221، م 453، محكمة الصالحية النجمية س 527، ص 77، م 172 - 173، ص 530، ص 178، م 363، محكمة الصالح س 335، ص 311، م 883.

- محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني: سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1991، ص 91، 94، 96، 98، 99.

معظم السلع والبضائع وامتلكوا الحوانيت والوكالات التي كانت معدة لهذا الغرض. كما ظهر من بينهم عدد من كبار التجار الذين تطلعون للعمل في مجال التجارة الخارجية وحققوا نجاحاً كبيراً في هذا المجال. أضف إلى ذلك عمل عدد كبير من الأشراف في مختلف الحرف والمهن وأثبتوا تفوقهم فيها لدرجة يمكن معها القول أن الغالبية العظمى من مشايخ هذه الحرف كانوا من الأشراف. كما دخل عدد من الأشراف - لا سيما الأكابر والأثرياء منهم - في مجال الالتزام الريفي والحضري. أما نظام الوقف فكان من أهم النظم التي التصق بها الأشراف سواء من ناحية انتفاعهم بمناطق واسعة من الأراضي التي كانت موقوفة عليهم، أو من ناحية إدارتهم للعديد من الأوقاف الأهلية والخيرية.

